

وقد أدى اعتماد هذه الاستراتيجية الوطنية إلى جعل قضايا المرأة أولوية في أجندة العمل الحكومي. وتضمن ذلك تشكيل لجان تكافؤ الفرص من خلال إنشاء لجان متخصصة في كل الوزارات والمؤسسات لضمان حقوق المرأة العاملة وتقادي أي توجهات للتمييز بين الجنسين في الوظائف والترقيات.

وجاء ذلك في إطار توجهات عامة تبنتها صاحبة السمو